الأمم المتحدة

TD/B/EX(74)/3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
11 September 2023
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الرابعة والسبعون

جنيف، 20–23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً

الأنشطة المضطلع بها في إطار تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

يصف هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد، بين الربع الثاني من عام 2022 والربع الأول من عام 2023، دعماً لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، ويراعي في ذلك الأزمة المتشعبة التي تؤثر على أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تفاقم آثار المناخ، وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة، وتشديد شروط التمويل الدولية. ويتضمن التقرير قائمة أمثلة غير حصرية على كيفية نجاح الأونكتاد في تحقيق نتائجَ في أقل البلدان نمواً. وصُمم التقرير وفقاً للركائز الثلاث لعمل الأونكتاد وهي: البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، والتعاون التقني. ويعرض التقرير بعد ذلك الدروس المستخلصة والتوصيات السياساتية للسير قدماً.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- في آذار/مارس 2023، عُقد في الدوحة الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً. واعتمدت رئاسات الدول والحكومات وممثلات وممثلو الدول الأعضاء إعلان الدوحة السياسي، والتزموا بقوة بتنفيذ برنامج عمل الدوحة للعقد 2022-2031. وقد أعد هذا التقرير عملاً بالفقرة 308 من برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً (A/RES/76/258، المرفق)، التي تدعو الأونكتاد إلى مواصلة تصديه للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، والفقرة 299 التي تدعو مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف إلى المشاركة بالكامل في استعراضات برنامج عمل الدوحة. وجدد عهد بريدجتاون تأكيده كذلك الاهتمامَ الخاص الذي يوليه الأونكتاد لأقل البلدان نمواً، إذ يدعو العهدُ الأونكتاد إلى " تعزيز التركيز بشكل خاص على احتياجات التجارة والتنمية في أقل البلدان نمواً في جميع مجالات عمله" (TD/541/Add.2، الفقرة 5(أ)).

2- وفئة أقل البلدان نمواً في حد ذاتها اعترافٌ من المجتمع الدولي بالحاجة إلى تدابير دعم خاصة لمساعدة أقل البلدان نمواً وأشدها ضعفاً بين البلدان النامية. وقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة فئة أقل البلدان نمواً في عام 1971. ومنذ ذلك الحين، عقدت الأمم المتحدة خمسة مؤتمرات بشأن هذه البلدان من أجل إثارة الاهتمام والعمل الدوليين بشأنها، وعكس اتجاه التدهور المستمر للحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأشد ضعفاً، ودعم ارتقائها من فئة أقل البلدان نمواً. وحدد برنامج عمل الدوحة هدفاً طموحاً يتمثل في استيفاء 15 بلداً إضافياً من أقل البلدان نمواً معاييرَ الخروج من الفئة بحلول عام 2031. ومن بين 46 بلداً مصنَّفاً بلداً من أقل البلدان نمواً في عام 2022، يوجد 16 بلداً في مراحل مختلفة من عملية الخروج من الفئة. وحتى الآن، لم يخرج سوى ستة بلدان من فئة أقل البلدان نمواً هي: بوتسوانا، وساموا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، وكابو فيردي، وملديف[1].

3- وبدأ تنفيذ برنامج عمل الدوحة في سياق عالمي استثنائي. فقد واجهت عملية التعافي عراقيل في أعقاب الجائحة بسبب الحرب في أوكرانيا والتباطؤ الاقتصادي العالمي. ويُعتبر نقصُ الطاقة والأغذية وارتفاع أسعارها من بين الآثار الاقتصادية التي خلفتها الحرب في أوكرانيا، لا سيما في البلدان الأفريقية الأقل نمواً، المستوردة الصافية لاحتياجاتها من الأغذية والطاقة[2]. وأفضى التباطؤ الاقتصادي العالمي وضغوط التضخم إلى تضييق هوامش الأسواق المالية، وهو ما أثر على قدرة أقل البلدان نمواً على الاقتراض وأحدث ضغوطاً على عملاتها. ويمكن تلخيص عديد هذه التحديات المتعددة والمتزامنة بأنها أزمة متشعبة. فتأثير هذه الأزمة المتشعبة على أقل البلدان نمواً في الوقت الراهن أشد مما في غيرها من البلدان بسبب محدودية قدرة أقل البلدان نمواً على تجاوزها، واستمرار الأزمة الصحية ونشوء تداعيات أشد بسبب تغير المناخ.

4- وتؤثر هذه الأزمة المتشعبة على الحيز المالي لأقل البلدان نمواً. ففي عام 2022، ظلت التوقعات بشأن القدرة على تحمل الديْن الخارجي في أقل البلدان نمواً عموماً مصدر قلق بالغ[3]. فقد صاحب تزايد الاعتماد على الاقتراض العام لتلبية متطلبات الإنفاق العام بسبب مرض فيروس كورونا

(1) انظر https://www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category/ldcs-at-a-glance.html (تمّ الاطلاع في 7 أيلول/سبتمبر 2023).

(2) UNCTAD, 2022, The impact on trade and development of the war in Ukraine: UNCTAD rapid assessment، متاح في: https://unctad.org/webflyer/impact-trade-and-development-war-ukraine.

(3) الأونكتاد، 2022، *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022: الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.22.II.D.40، جنيف).

(كوفيد-19) ارتفاعٌ في مستويات الدَيْن العام، وزيادةٌ في أعباء سداد الدَيْن، وارتفاعٌ لمخاطر المديونية الحرجة. وتزيد ضغوط المناخ من تفاقم الضغوط المالية في البلدان الضعيفة التي يتعين عليها التصدي للكوارث والاستثمار في تنميتها على المدى الطويل. وفي هذا السياق، تحتاج أقل البلدان نمواً، من باب الاستعجال، إلى العمل والاستثمار للتعجيل بإحراز تقدم في تنفيذ برنامج عمل الدوحة، والتعافي من الصدمات الأخيرة، وبناء قدراتها على الصمود أمام الصدمات في المستقبل.

5- ويساعد الأونكتاد أقل البلدان نمواً على الاندماج بشكل مفيد في الاقتصاد العالمي، دعماً لتنميتها ونموها الشامل والمستدام. ويتناول الأونكتاد تحديات التنمية بمعالجته المتكاملة للتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، دعماً لتحقيق خطط التنمية المتفق عليها دولياً، التي أُدرجت، في جملة أمور، ضمن برنامج عمل الدوحة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وعلى هذه الخلفية، يُقدِّم هذا التقرير لمحة غير حصرية عن الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد، بين الربع الثاني من عام 2022 والربع الأول من عام 2023، دعماً لأقل البلدان نمواً.

6- وتُعرَض الأنشطة وأثرها ضمن إطار الركائز الثلاث لعمل الأونكتاد، وهي البحث والتحليل (الفصل الثاني)، وبناء توافق الآراء (الفصل الثالث)، والتعاون التقني (الفصل الرابع). ويَختِم التقرير بالدروس المستخلصة (الفصل الخامس)، والتوصيات السياساتية (الفصل السادس).

ثانياً- البحث والتحليل

7- ركز *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022: الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون وآثاره الوخيمة على التحول الهيكلي* على موضوع تغير المناخ، وهو موضوع ذو أهمية وجودية للعالم ومجال تواجه فيه أقل البلدان نمواً تحديات خاصة تتطلب دعماً دولياً. ويدفع التقرير بأن أقل البلدان نمواً تجد نفسها في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، رغم أنها لم تكد تُسهم في تغير المناخ. ويُسهم التقرير في تفكيك الروابط المتعددة الأوجه بين التكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة، ويسلط الضوء على ما تحمل من فرص قد تعود بالنفع على المجالين، فضلاً عن التسويات المحتملة التي لا تستطيع أقل البلدان نمواً تحمل تبعاتها من دون دعم دولي. ولفتت أهمية الموضوع وإصدار التقرير قبل انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ في شرم الشيخ بمصر، الانتباه إلى نتائج التقرير وتوصياته، التي تابعها 18 مليون شخص على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك 700 2 تفاعل، و180 14 مشاهدة فيديو، وأكثر من 200 7 زيارة للصفحة خلال الشهر الأول على صدوره. وزاد عدد زيارات الصفحة بنسبة 72 في المائة مقارنة بعام 2021. وساعد المحتوى التفاعلي المتعدد الوسائط بسبع لغات، بما في ذلك موقع صغير مخصص وأشرطة فيديو ووسائط بودكاست، على تعميم نتائج التقرير وزيادة الوعي بالأثر المدمر لتغير المناخ على أقل البلدان نمواً، والإجراءات التي يمكن أن تتخذها هذه البلدان والمجتمع الدولي.

8- وضمن أنشطة متابعة *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022*، أصدر الأونكتاد في كانون الثاني/يناير 2023 موجزاً سياساتياً معنوناً " Trade policies for the low-carbon transition need to take into account least developed country structural features" [السياسات التجارية للانتقال خفيض الكربون يلزم أن تراعي السمات الهيكلية لأقل البلدان نمواً][4]. ويُدفع في هذا الشأن بأن

(4) UNCTAD, 2023, Policy Brief No. 107.

اتباع سياسات غير منسقة قد يكلف صادرات أقل البلدان نمواً مصاريف تجارية غير متناسبة، وأنه ينبغي للجهات التجارية الكبيرة أن تراعي بشكل منتظم السمات والتحديات الهيكلية لهذه البلدان عند سن سياسات تجارية ترمي إلى تحقيق أهداف بيئية أو مناخية.

9- واستنادا إلى بحوث موضوعية وتحليلات سياساتية، ومن أجل عرض النتائج على جمهور أوسع، واصل الأونكتاد وضع رسوم بيانية[5] وإنتاج بودكاستات مخصصة لأقل البلدان نمواً، مثل بودكاست "زيادة تخضير النمو: لماذا يجب أن تسرّع أقل البلدان نمواً عملها لتحقيق التنمية المستدامة"[6]، وبودكاست أنتجه مكتب الأمم المتحدة في جنيف[7] يقيّم حالة أقل البلدان نمواً والتحديات التي تواجهها على طريق تنميتها بسبب عواقب جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ تحديداً.

10- ويوجد في أفريقيا 33 بلداً من أصل 46 بلداً من أقل البلدان نمواً، وهو ما يضفي أهمية خاصة على إحدى المطبوعات الرئيسية للأونكتاد، أي *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*. ويُظهر *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2022: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في أفريقيا- الدور الحفاز للأعمال التجارية والخدمات المالية*[8] أن التصدي فعلياً للحواجز التي تعترض تجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إجراءٌ أساسي لانطلاق الدور التحويلي للخدمات في تعزيز تنوع الاقتصادات الأفريقية وتشابكها. ويوصي الأونكتاد بوضع سياسات تعزز الاستفادة بالكامل من تكنولوجيات التمويل المبتكرة، بما في ذلك المشروعات البالغة الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي الأشهر الأولى بعد إصدار التقرير، تمّ تنزيله من الموقع 400 2 مرة (بزيادة قدرها 14 في المائة مقارنة بعام 2021). ووزع الأونكتاد ملفاً صحفياً على 265 6 صحفياً، أتاح 149 قُصاصة إعلامية بست لغات، نشرتها إذاعة دويتشه فيله، وصوت أمريكا، وذا ناشيونال (الإمارات العربية المتحدة)، وأُولْ أفريكا، من بين منافذ أخرى، وهو ما يُمثل زيادة قدرها 1,5 ضعف ما بلغه إصدار عام 2021.

11- ويحذر *تقرير الاستثمار العالمي 2022: الإصلاحات الضريبية الدولية والاستثمار المستدام* من أن خطة الإصلاح الضريبي ستكون لها آثارٌ كبيرة على الجهات واضعة السياسات الوطنية وعلى مؤسسات تشجيع الاستثمار ومجموعات أدوات سياساتها الموحدة، لا سيما الحوافز الضريبية التي تُستخدم على نطاق واسع لتشجيع الاستثمار. وفيما يتعلق بسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، لاحظ التقرير أن 35 في المائة فقط من جميع الحوافز الضريبية التي استُحدثت في أفريقيا – حيث توجد معظم أقل البلدان نمواً – على مدى العقد الماضي حُددت زمنياً، وهي أدنى حصة بين جميع المناطق.

12- وفي كانون الثاني/يناير 2023، نشر الأونكتاد ورقة عمل عنوَنها "فهم دوافع عدم المساواة في الدخل داخل البلدان وفيما بينها: بعض الأدلة الجديدة"[9]. ودرست الورقة محددات عدم المساواة في أقل البلدان نمواً وغيرها من مجموعة البلدان الضعيفة، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وقارنت النتائج بالمعدلات العالمية. وحُددت عدة عوامل تُسهم في عدم المساواة في الدخل داخل البلدان

(5) انظر https://unctad.org/topic/least-developed-countries/chart-of-the-month.

(6) انظر https://unctad.org/podcast/greener-growth-why-least-developed-countries-must-act-fast-achieve-sustainable-development.

(7) https://onuinfogeneve.podbean.com/e/rolf-traeger-chef-de-la-section-des-pays-les-moins-avances-de-la-cnuced/.

(8) UNCTAD, 2022, *Economic Development in Africa Report 2022: Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa – The Catalytic Role of Business and Financial Services* (United Nations publication, Sales No. E.22.II.D.31, Geneva).

(9) UNCTAD, 2023, Working Paper No. 2.

وفيما بينها، وتبين أن العديد من هذه العوامل يرتبط بالسياسات المتبعة. ووجهت الورقة الانتباه إلى الاختلافات الكبيرة في الدوافع الرئيسية على الصعيد العالمي وفي أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وهي أمور تؤكد ضرورة أن تأخذ الجهات صانعة السياسات في اعتبارها عدم تجانس البلدان عند تصميم السياسات الرامية إلى مكافحة عدم المساواة.

13- ويستند العمل التحليلي للأونكتاد وتصميمه مشاريع التعاون التقني إلى مجموعة ما فتئت تتوسع من الإحصاءات المنسقة عالمياً في مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسعار السلع الأساسية، والاقتصاد الإبداعي، والنقل البحري، والسكان، والاقتصاد المعرفي، فضلاً عن مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يجري تجميعها ونشرها عبر قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية. والروابط بين إحصاءات التجارة والنوع الاجتماعي وبين العمل على قياس التدفقات المالية غير المشروعة تطوران بارزان. فقد نُفذت هذه الأنشطة بالتعاون عن كثب مع المؤسسات الوطنية ورافقتها عملياتُ بناء القدرات. ودعم الأونكتاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير مثلاً زامبيا والسنغال عند تقييمهما مدى توافر البيانات لتجميع مؤشرات المساواة بين الجنسين[10]، ونظَّم حلقات عمل تدريبية على قياس التدفقات المالية غير المشروعة في قطاع الصناعات الاستخراجية في بوركينا فاسو[11]. وعلاوة على ذلك، أنشأ الأونكتاد، في إطار نظام الأفضليات المعمم، قاعدةَ بيانات عمومية تتيح بيانات مفصلة عن معدلات استخدام كل منتَج بعينه[12].

14- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الأونكتاد، خلال الاستعراض الثلاثي السنوات لقائمة أقل البلدان نمواً في عام 2021، على تحديد أنماط الضعف في البلدان المؤهلة مسبقاً للخروج من الفئة، وهي جزر القمر، وجيبوتي، وزامبيا، والسنغال، وكمبوديا. واضطلع الأونكتاد ببعثات تأسيسية إلى كل بلد للتباحث مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة (الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجهات الإنمائية الشريكة) بشأن حالة الاقتصاد الوطني، والتوقعات المستقبلية، وأوجه الضعف المتبقية، وعملية الخروج من الفئة. وأعد الأونكتاد ملامح مواطن الضعف لكل بلد، وتبادله مع الحكومات الوطنية. ونُظمت جلسة لمناقشة النتائج الأولية مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في السنغال في كانون الأول/ديسمبر 2022.

ثالثاً- بناء توافق الآراء

15- شارك الأونكتاد في عمليات مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عُقد بالدوحة في آذار/مارس 2023، حيث نظَّم حلقات نقاش رفيعة المستوى، وفعاليات جانبية بشأن مواضيع مثل الجيل الجديد للسياسات الصناعية، والمعادن الحرجة لأغراض التحول في مجال الطاقة، والأولويات التجارية لأقل البلدان نمواً في العقد المقبل، والقدرات الإنتاجية والاستثمار المؤثّر، وتشجيع الاستثمار، والتجارة الإلكترونية، وأثر فئة أقل البلدان نمواً وآفاقها، والتدخلات الشمولية والمتعددة القطاعات لمعالجة أوجه الضعف النُظمية والهيكلية في أقل البلدان نمواً[13].

(10) انظر https://unctad.org/project/data-and-statistics-more-gender-responsive-trade-policies-africa-caucasus-and-central-asia.

(11) انظر https://unctad.org/meeting/workshop-illicit-financial-flows-risk-extractive-sector-burkina-faso.

(12) انظر https://gsp.unctad.org/home.

(13) انظر https://unctad.org/topic/least-developed-countries/ldc5.

16- وشارك الأونكتاد بنشاط في أعمال لجنة السياسات الإنمائية، والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات التابع لمنظومة الأمم المتحدة المعني بتنفيذ برنامج العمل، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وفي عام 2022، تعاون الأونكتاد مع أمانة لجنة السياسات الإنمائية في إعداد تقييم خروج خمسة بلدان[14]. وفي كانون الثاني/يناير 2023، أصدر الأونكتاد ملامح ضعف أنغولا. وشارك الأونكتاد بنشاط في الجلسة العامة للجنة السياسات الإنمائية لعام 2023، التي ناقشت، في جملة أمور، مسألة صقل معايير أقل البلدان نمواً لاستعراض فئة هذه البلدان في عام 2024، وطلب تأجيل خروج جزر سليمان من الفئة.

17- ويساهم الأونكتاد بنشاط في عمل فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة استجابة لمجموعة غير مسبوقة من الأزمات عبر العالم. وتوقيع مبادرة البحر الأسود في تموز/يوليه 2022 إنجازٌ بارز لفريق الاستجابة هذا، لأنها سمحت باستئناف صادرات الحبوب وغيرها من المواد الغذائية الحيوية من الموانئ الأوكرانية في البحر الأسود. وانطوت مبادرة البحر الأسود على أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المستورِدة الصافية للأغذية، التي تشمل بلداناً عديدة من أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، قدم الأونكتاد مدخلات خاصة بأقل البلدان نمواً ضمن النواتج التحليلية التي خلص إليها فريق الاستجابة، ما أفضى إلى زيادة الوعي بالأثر غير المتناسب للأزمة المضاعَفة على أقل البلدان نمواً في الوقت الراهن، فيما يتعلق بأمنها الغذائي[15] مثلاً والعبء المزدوج الذي تواجهه على ضوء ارتفاع أسعار الأغذية دولياً وانخفاض قيمة عملاتها[16].

18- وواصل الأونكتاد دعمه الحوار السياساتي وتقديم مساعدته التقنية لممثلي وممثلات أقل البلدان نمواً في جنيف. فقد نظّم الأونكتاد مثلاً دورة للمندوبات والمندوبين المقيمين في جنيف بشأن التحديات والسياسات الإنمائية لأقل البلدان نمواً في الفترة 2020-2030، وشارك في معتكف داخلي لسفيرات وسفراء أقل البلدان نمواً لمناقشة أهداف أقل البلدان نمواً فيما يتصل بمنظمة التجارة العالمية قبل موعد انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر في كانون الثاني/يناير 2023 في مونترو بسويسرا. وجرت مناقشة الحالة الراهنة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية التي تشارك فيها أقل البلدان نمواً، لا سيما مواضيع الزراعة، والخروج من الفئة، والإعانات، وإصلاح منظمة التجارة العالمية.

19- وقدم الأونكتاد مساعدته لبناء القدرات والعمل التحليلي دعماً لمشاركة مندوبي أقل البلدان نمواً بشكل فعال في أعمال منظمة التجارة العالمية. وفي هذا السياق، يمثل إدراج نص بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نمواً في الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية معلماً رئيسياً تحقق في عام 2022. وقد صيغ هذا النص ونوقش خلال حلقة عمل تنفيذية بشأن قواعد المنشأ لأقل البلدان نمواً، شارك الأونكتاد في تنظيمها[17]. وعلاوة على ذلك، أسهم الأونكتاد في برنامج العمل بشأن الأمن الغذائي الذي وضعه أعضاء لجنة الزراعة التابعة لمنظمة التجارة العالمية[18]. وسلط إسهام الأونكتاد الضوء على أوجه الضعف والتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستورِدة الصافية للأغذية.

20- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الأونكتاد تعاونه مع المبادرات ذات الصلة بمجال تغير المناخ، بما في ذلك شراكة مراكش للعمل المناخي العالمي، وفريق الخبراء المعني بتقييم آثار تغير المناخ

(14) جزر القمر، وجيبوتي، وزامبيا، والسنغال، وكمبوديا.

(15) United Nations, 2022, Global impact of the war in Ukraine: Billions of people face the greatest cost-of-living crisis in a generation, Brief No. 2.

(16) انظر https://unctad.org/a-double-burden.

(17) انظر https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc12_e/documents_e.htm.

(18) انظر https://unctad.org/meeting/executive-workshop-rules-origin-least-developed-countries-ldcs.

والتكيف معه على النقل الداخلي التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، وشارك بنشاط في الفعاليات ذات الصلة بالدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[19]، ودعا إلى تعاون متعدد الأطراف أقوى لتعزيز الاستثمار في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف مع ذلك، ودعم البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، في التحول العالمي خفيض الكربون.

21- ويشارك الأونكتاد بنشاط في عمل الإطار المتكامل المعزز، وهو برنامج متعدد الوكالات والجهات المانحة لتنسيق عمليات تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات المؤسساتية في أقل البلدان نمواً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الأونكتاد عمله بوصفه عضواً في مجلس الإطار المتكامل المعزز واللجنة التوجيهية، حيث أسهم، ضمن أنشطة أخرى، في مناقشة الخيارات الممكنة لتقديم مساعدته التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً في المستقبل، ونظّم سلسلة من الاجتماعات والفعاليات مع الجهات المانحة للإطار المتكامل المعزز وممثلات وممثلي أقل البلدان نمواً والوكالات الشريكة. والأونكتاد أيضاً وكالةٌ منفذة لعدة مشاريع يمولها الإطار المتكامل المعزز، لا سيما في مجالات النفاذ إلى الأسواق، وتيسير التجارة، وتشجيع الاستثمار، والسياسات التجارية المراعية للمنظور الجنساني.

رابعاً- التعاون التقني

22- يُظهر الجدول أن الأونكتاد أنفق، في عام 2022، ما مجموعه 13,8 مليون دولار تقريباً على مشروعات وطنية في أقل البلدان نمواً، وأنفق 9,1 ملايين دولار إضافية على أقل البلدان نمواً في إطار مشروعات متعددة البلدان. ويمثل المبلغ الإجمالي، أي 22,9 مليون دولار، 45,8 في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد. ومقارنة بالعام السابق، ارتفع إجمالي النفقات التي استفادت منها أقل البلدان نمواً بمقدار 2,5 مليون دولار، وزادت حصة أقل البلدان نمواً من هذه النفقات بنسبة 2,3 نقطة مئوية. ووفقاً للأرقام الأولية للربع الأول من عام 2023، بلغ الإنفاق على المشاريع الوطنية في هذه البلدان 2,7 مليون دولار، واستفادت هذه البلدان من مبلغ 2,6 مليون دولار إضافي في إطار المشروعات المتعددة البلدان، بمبلغ إجمالي تجاوز 5,3 ملايين دولار.

نفقات الأونكتاد في مجال التعاون التقني: الحصة المقدرة لصالح أقل البلدان نمواً

(بآلاف الدولارات)

	2021	*2022*	*الربع الأول 2023*
المشاريع الوطنية في أقل البلدان نمواً	9 870	13 830	2 716
الحصة المقدرة من المشاريع المتعددة البلدان لصالح أقل البلدان نمواً*	10 491	9 054	2 623
مجموع النفقات لصالح أقل البلدان نمواً	20 361	22 885	5 340
مجموع نفقات الأونكتاد على التعاون التقني	46 777	49 963	13 029
حصة نفقات الأونكتاد على التعاون التقني لصالح أقل البلدان نمواً (نسبة مئوية)	43,5	45,8	41,0

المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: أرقام الربع الأول من عام 2023 أرقامٌ مؤقتة.

* تُقدَّر حصة النفقات على المشاريع الأقاليمية لصالح أقل البلدان نمواً بنسبة 30 في المائة؛ والمشاريع الإقليمية الأفريقية بنسبة 60 في المائة؛ والمشاريع الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ وأوقيانوسيا بنسبة 20 في المائة؛ والمشاريع في منطقة الدول العربية ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 5 في المائة.

(19) انظر https://unctad.org/programme/unctad-cop27.

23- وتقدم الأقسام الفرعية التالية ملخصاً غير حصري لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني دعماً لأقل البلدان نمواً طوال الفترة المشمولة بالتقرير، من نيسان/أبريل 2022 إلى آذار/مارس 2023. وجُمعت الأنشطة في خمسة مجالات مواضيعية هي: (أ) القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي؛ (ب) التجارة وتيسير التجارة؛ (ج) الاستثمار وتطوير المشروعات؛ (د) القدرة على تحمل الديْن؛ (هـ) تعزيز القدرات الوطنية الإحصائية والتحليلية.

ألف- القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي

24- واصل الأونكتاد عمله بشأن دعم التحول الهيكلي بوصفه محركَ الازدهار، أحد مجالات التركيز الرئيسية الستة لبرنامج عمل الدوحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل الأونكتاد عمليات تقييم الثغرات الكامنة في القدرات الإنتاجية الوطنية لإثيوبيا وزامبيا. وكشفت هذه العمليات المعوقات التي تقيِّد التحول الهيكلي، والتنويع الاقتصادي، وبناء القدرات الإنتاجية في إثيوبيا وزامبيا، وقَدمت توصيات بشأن السياسات القطاعية قبلتها الحكومتان المعنيتان خلال عرضين نُظما في لوساكا في تشرين الأول/أكتوبر 2022 وأديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر 2022. ورافقت العملَ التحليلي والمشورة السياساتية عمليةُ بناء قدرات الإحصائيين والجهات واضعة السياسات. وتدرَّب إحصائيون وإحصائيات من كلا البلدين على كيفية استخدام مؤشر القدرات الإنتاجية للأونكتاد عند قياس الفجوات القطاعية وتصميم السياسات على أساس البيانات، على حين ركزت الجهات واضعة السياسات والخبيرات والخبراء التقنيون على تعلم كيفية استخدام المؤشر في صياغة سياساتهم الإنمائية وتنفيذها. وارتأى المشاركون والمشاركات في مختلف حلقات العمل المقدمة أنها مفيدة (98 في المائة على الأقل من الردود كانت إيجابية بشأن جميع حلقات العمل).

25- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الأونكتاد تنفيذ مشروع لحساب الأمم المتحدة للتنمية عنوانه "Coherent strategies for productive capacity development in African least developed countries" [استراتيجيات متسقة لتنمية القدرات الإنتاجية في أقل البلدان الأفريقية نمواً] في بوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا[20]. ويساعد المشروع البلدان المستفيدة على صياغة استراتيجيات شمولية لبناء القدرات الإنتاجية، ودفع التحول الهيكلي قدماً، والحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظَّم الأونكتاد حلقة عمل وطنية في بوركينا فاسو (واغادوغو)، وحلقة عمل إقليمية في جمهورية تنزانيا المتحدة (دار السلام). وفي كل من حلقتي العمل، ارتأى أكثر من 70 في المائة من المشاركات والمشاركين أن الفعالية كانت مفيدة جداً. واستناداً إلى نتائج هذه الأنشطة، ساعد الأونكتاد بوركينا فاسو على صياغة استراتيجية وطنية لتعزيز قدراتها الإنتاجية[21].

26- وفي إطار مشروع الأمم المتحدة للتنمية المعنون " Strengthening services trade policymaking for Africa's integration into regional value chains in support of the 2030 Agenda" [تعزيز عملية وضع سياسات تجارة الخدمات من أجل إدماج أفريقيا في سلاسل القيمة الإقليمية، دعماً لخطة عام 2030]، دعم الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية وضع سياسات تجارة الخدمات في البلدان الأفريقية، بما فيها أقل البلدان نمواً[22]. ويرمي المشروع إلى تعزيز قدرات الجهات

(20) انظر https://unctad.org/project/coherent-strategies-productive-capacity-development-african-least-developed-countries.

(21) انظر https://unctad.org/publication/enhancing-productive-capacities-burkina-faso-coherent-and-operational-strategy.

(22) إثيوبيا، وتوغو، وغامبيا، ومالي (من فئة أقل البلدان نمواً)، وكينيا، ونيجيريا (من غير فئة أقل البلدان نمواً)، إلى جانب الجماعات الاقتصادية الإقليمية لكل منها.

واضعة السياسات والجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي على قياس وتحليل سلاسل القيمة، وتصميم سياسات الخدمات لتمكين هذه الجهات من الاندماج بشكل أكبر في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. وتشمل مخرجات المشاريع ذات الصلة بأقل البلدان نمواً خطط عمل سياسات السياحة في غامبيا ومالي، وخطة عمل سياسات خدمات النقل في إثيوبيا، ووثائق تحلل سلاسل القيمة في قطاع النقل في إثيوبيا، وسلسلة قيمة خدمات السياحة في مالي وغامبيا، وتأثير كوفيد-19 على خدمات النقل في إثيوبيا وعلى المؤسسات السياحية في مالي[23].

27- وعلى مدى السنتين الماضيتين، تعاون الأونكتاد مع المركز الإنمائي التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة السياسات الإنمائية، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، لإجراء استعراضٍ لسياسة التحول الإنتاجي في بنغلاديش، يبدأ في النصف الثاني من عام 2023. وأسهم الأونكتاد بدراسةٍ عن إطار استراتيجي للسياسة التجارية، باعتبار ذلك أحد الدوافع الرئيسية لتعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر. وسلطت الدراسة الضوء على الإمكانات غير المستغَلَّة للتكامل الإقليمي لبنغلاديش.

28- وضمن جهد متعدد الوكالات، يسهم الأونكتاد في تنفيذ برنامجين مشتركين للأمم المتحدة من أجل هايتي، هما " Global crisis emergency support for Haiti: sustainable trade and value chain development for diversification of the economy, improved working conditions, rural employment creation and food security" [الدعم العالمي الطارئ لمواجهة أزمة هايتي: التجارة المستدامة وتطوير سلاسل القيمة لأغراض تنويع الاقتصاد، وتحسين ظروف العمل، وإيجاد فرص العمل في المناطق الريفية، والأمن الغذائي] و" Haiti in Crisis: A national consultation on reform priorities and financing options for accelerated Sustainable Development Goal achievement" [هايتي في أزمة: مشاورة وطنية بشأن أولويات الإصلاح وخيارات التمويل للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة]. وشمل إسهام الأونكتاد، الذي ركز على استكشاف وتحفيز إمكانات القطاع الخاص في مجال توليد الأموال اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، دراسات عن قطاعي مصايد الأسماك والاستزراع المائي، وإمكانات الصادرات المُدِرة للدخل، ومصادر التمويل الابتكارية، وتقييم الثغرة الكامنة في القدرات الإنتاجية الوطنية لهايتي. وستُستخدم وثيقة المشروع المقبلة لتعبئة التمويل لتنمية قطاعي مصايد الأسماك والاستزراع المائي في هايتي.

باء- التجارة وتيسير التجارة

1- منظمة التجارة العالمية وقواعد المنشأ والنفاذ إلى الأسواق

29- واصل الأونكتاد تقديم خدماته الاستشارية وبناء القدرات إلى الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في أقل البلدان نمواً عن كيفية امتثال قواعد المنشأ وغيرها من المتطلبات. والهدف من الامتثال هو الاستفادة من الأفضليات التجارية في إطار الترتيبات المتاحة المعفاة من الرسوم الجمركية ومن الحصص وفي إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية. وفيما يتعلق بكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أعد الأونكتاد خرائط طريق تغطي مجالات هامة، مثل مجال التراكم الموسّع مع الاتحاد الأوروبي، ونظام الأفضليات الياباني المعمَّم، والعلاقات التجارية الثنائية بين اليابان ورابطة أمم جنوب

(23) انظر https://unctad.org/project/strengthening-services-trade-policy-making-africas-integration-regional-value-chains.

شرق آسيا، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية للنفاذ إلى أسواق الصين والأسواق المجاورة، ومفاوضات التجارة الإلكترونية داخل منظمة التجارة العالمية. وأحد الإنجازات البارزة للمشروع، الذي يموله الإطار المتكامل المعزز، هو توقيع كمبوديا مذكرة تفاهم مع فييت نام تتيح لصناعة الدراجات الكمبودية فرصةَ تجميع المدخلات الوسيطة من فييت نام، وذلك في إطار توفير تراكم موسع ضمن إطار نظام أفضليات الاتحاد الأوروبي المعمّم.

30- ونظّم الأونكتاد أنشطة متعددة ترمي إلى تعزيز إدارة المركز الحدودي المشترك في مالانفيل (بنن/النيجر) وسينكاسي (توغو/بوركينا فاسو) بين بنن وبوركينا فاسو وتوغو والنيجر، ودعم الربط الجمركي عبر النظام المترابط لإدارة السلع العابرة على طول ممري واغادوغو – لومي ونيامي – كوتونو. وفي عام 2022، حقق المشروع عدة مخرجات، بما في ذلك تحليل الأطر القانونية للنقل والعبور وتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة في بنن، وبوركينا فاسو، والنيجر؛ وتحليل أولي لأداء اتفاقية العبور البري بين الدول، بما في ذلك دراسة البروتوكول الإضافي الذي أنشأ النظام الجديد لضمانات النقل العابر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ودراسة عن نقاط تلاقي الأطر التشريعية للنقل دون الإقليمي[24].

2- منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

31- في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وقَّع الأونكتاد وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مذكرة تفاهم ترمي إلى رفع حجم شراكاتهما لزيادة عدد فرص البلدان الأفريقية قدر الإمكان في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية. وعلاوة على ذلك، تفاعل الأونكتاد مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لاستكشاف فرص التمويل والتعاون من أجل دعم بلدان أفريقية بعينها في تنفيذها اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وفتح مناقشات مع هذه البلدان لوضع وثائق مشاريع خاصة بكل بلد على حدة. وسبق تأمين التمويل لبلديْن من أقل البلدان نمواً[25].

32- وقدم الأونكتاد دعمه إلى الاتحاد الأفريقي بشأن بروتوكول الاستثمار الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير 2023. وتعترف المبادئ التفاوضية بشأن بروتوكول الاستثمار بدور الأونكتاد ودعمه منطقةَ التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتشير إلى إطار سياسة الاستثمار الذي وضعه الأونكتاد من أجل التنمية المستدامة، وإلى مُسرِّع الأونكتاد لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية.

33- واستمر الأونكتاد في دعم تنفيذ آلية الإبلاغ بالحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها، وهي آلية تستند إلى بروتوكول تجارة السلع، المرفق 5، الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن شأن التصدي للحواجز غير الجمركية في جميع أنحاء أفريقيا أن يحقق مكاسب قدرها 20 بليون دولار سنوياً للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهو ما يزيد بثلاث إلى أربع مرات عن حجم المكاسب التي تترتب على إلغاء التعريفات الجمركية بين البلدان الأفريقية[26]. وفي هذا السياق، عمل الأونكتاد مع الاتحاد الأفريقي على وضع وتنفيذ آلية للإبلاغ عبر الإنترنت بالحواجز غير الجمركية في القارة ورصدها وإزالتها، وهي آلية تستند إلى المرفق 5 من البروتوكول المتعلق بتجارة السلع الملحق بالاتفاق. وارتفع استخدام آلية الحواجز غير الجمركية عبر الإنترنت بشكل مطرد، حيث بلغ 19 000 زيارة

(24) انظر https://unctad.org/project/facilitation-transit-transport-and-trade-west-africa-better-value-chain-participation.

(25) ملاوي والنيجر.

(26) انظر https://unctad.org/system/files/official-document/ser-rp-2017d14_en.pdf.

لموقع tradebarriers.africa في عام 2022، مقارنة بـ 000 15 زيارة في عام 2021. وعلاوة على ذلك، تعاون الأونكتاد مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية لمواءمة وإدماج مختلف آليات الإبلاغ عبر الإنترنت فيما يتعلق بالحواجز غير الجمركية لضمان توافق وتآزر المنصات فيما بينها.

34- وساعد الأونكتاد على خفض تكاليف التدابير غير الجمركية في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك بجمع البيانات ونشرها بطريقة شاملة. وتسهم هذه الجهود أيضاً في زيادة امتثال أحكام الشفافية الواردة في مرفقات اتفاق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والحواجز التقنية المعيقة للتجارة، وتيسير التجارة، والتعاون الجمركي، والمساعدة الإدارية المتبادلة. وفي الفترة 2020-2023، درَّب الأونكتاد مسؤولين حكوميين، وساعد على جمع 800 لائحة تنظيمية تتعلق بالتجارة في 15 بلداً من أقل البلدان نمواً[27]. وساعد توفير هذه البيانات للجمهور من خلال قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية التابعة للأونكتاد[28]، ومكتب المساعدة في مجال التجارة العالمية[29]، الذي يقوده مركز التجارة الدولية، والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، على فهم شروط النفاذ إلى الأسواق، والترويج للصادرات، وتعزيز اتساق السياسات والتعاون التنظيمي.

35- وقدم الأونكتاد مساعدة تقنية شاملة أثناء التفاوض بشأن قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وصياغتها. وعلاوة على ذلك، أصدر الأونكتاد في عام 2022 قاعدة بيانات جديدة وأداة عبر الإنترنت تحوي معلومات مفصلة عن اتجاهات الاستيراد، وعروض التعريفات التي قدمتها الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وقواعد المنشأ ذات الصلة[30].

3- البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد دعماً لأنغولا: البرنامج الثاني للتدريب لأغراض التجارة للفترة 2017-2023

36- استناداً إلى البرنامج المشترك مع الاتحاد الأوروبي، دأب الأونكتاد على دعم أنغولا منذ عام 2017 في بناء قدراتها المؤسساتية، وقدرات مواردها البشرية في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك مجالات الدبلوماسية التجارية، والاقتصاد الإبداعي، وتيسير التجارة والاستثمار، والنقل والخدمات اللوجستية، والتدريب على ريادة الأعمال ووضع السياسات، والاستعراض الوطني للصادرات الخضراء، وتطوير سلسلة قيمة خضراء. وحتى الآن، بنى البرنامج قدرات 658 2 شخصاً، ودرّب 079 1 منهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير استناداً إلى ما مجموعه 28 نشاطاً، بما يتجاوز أهداف البرنامج.

37- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم الأونكتاد أنغولا في وضع استراتيجيات وأطر قانونية وطنية، بما في ذلك استراتيجية الصناعات الثقافية والإبداعية، واستراتيجية وطنية لريادة الأعمال، وإطار قانوني للتسويات التجارية والتدابير الاحتياطية. وعلاوة على ذلك، نظّم الأونكتاد حلقة عمل لمناقشة عناصر استراتيجية انتقال سلس لأنغولا. وتحضيراً لحلقة العمل هذه، أصدر الأونكتاد الوثائق التالية: (أ) ملامح الضَّعف، بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتحليل أهم مواطن الضَّعف في البلد (ب) استراتيجية الخروج من الفئة بزخم، التي تقترح أولويات للإجراءات والتدخلات السياساتية، وتسهم في

(27) اكتمل جمع البيانات في أقل البلدان نمواً التالية: أوغندا، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وغامبيا، وغينيا، وموزامبيق، والنيجر. والأنشطة جارية في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليسوتو.

(28) انظر https://trainsonline.unctad.org/.

(29) انظر https://globaltradehelpdesk.org/.

(30) انظر https://afcfta.unctad.org/.

إعداد البلد استراتيجيته الوطنية للانتقال السلس؛ (ج) وثيقة معنونة "أثر كوفيد-19 اقتصادياً واجتماعياً على أنغولا في عام 2021" تحلل الآثار الاقتصادية الكلية والقطاعية للجائحة والتدابير السياساتية.

38- ولتيسير رصد تنفيذ توصيات استعراض سياسة الاستثمار في أنغولا، وتعزيز قدراتها الوطنية، نُظم اجتماعٌ هدفُه تحسين جمع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات، فضلاً عن تعبئة الاستثمار المؤسساتي في الهياكل الأساسية في أنغولا. ويُقدَّم حالياً دعمٌ عملي إلى الوكالة الأنغولية للاستثمار الخاص وترويج الصادرات لاستهداف القطاعات الفرعية الزراعية بغية تحديد ملامح المستثمرين المناسبين في قطاع المنتجات الوطنية الخضراء والاتصال بهم، والتركيز أساساً على الحمضيات والأسمدة.

39- ويؤكد برنامج أنغولا ونتائجه الناجحة الحاجة إلى تدخلات شاملة للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه أقل البلدان نمواً. والتمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به أمرٌ بالغ الأهمية لاستدامة هذه البرامج وأثرها على المدى الطويل. وبالنظر إلى المستقبل، يرمي البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد دعماً لأنغولا إلى تعميق أنشطته في مجال التكامل التجاري وتشجيع الاستثمارات المستدامة في البلد، والتوسع في ذلك ليشمل مجالات جديدة مثل دعم السياسات اللازمة للخروج بزخم من فئة أقل البلدان نمواً، ووضع سلاسل قيمة خضراء جديدة وواعدة لتنويع الاقتصاد والصادرات، فضلاً عن تعزيز إجراءات وأدوات ومنصات التجارة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية.

4- التجارة والنوع الاجتماعي

40- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الأونكتاد، بالتعاون مع الإطار المتكامل المعزز، دورة دراسية عبر الإنترنت مكررة أربع مرات باللغتين الإنكليزية والفرنسية، كرَّسها للتجارة والنوع الاجتماعي في أقل البلدان نمواً. وحضر الدورة 230 مشاركاً ومشارِكة من أقل البلدان نمواً، وتلقت الدورة ردود فعل إيجابية من المشاركين، ومن تقييم خارجي مستقل. وقد ذكر التقييم الخارجي ما يلي:

> كانت دورة الأونكتاد بشأن التجارة والنوع الاجتماعي على صلة كاملة بالموضوع. وكان التدخل عبارة عن برنامج تدريبي هدفه معالجة الصلة بين التجارة والنوع الاجتماعي في البلدان النامية، مع التركيز على أقل البلدان نمواً. وعُدِّلت المواد التدريبية للبرنامج لتُناسب أقل البلدان نمواً، واختير المتدربون والمتدربات على أساس خلفياتهم المهنية ووظائفهم، بمن فيهم الجهات واضعة السياسات، والمستشارات والمستشارون التجاريون، والجهات الفاعلة في مجال الأعمال التجارية، والأكاديميون، ودعاة المساواة بين الجنسين. وشمل التدخل مختلف الجهات صاحبة المصلحة التي يُحتمل أن تؤثر على عملية صنع السياسات، مثل المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، مع اتباع مقاربة أساسها الجهات المتعددة صاحبة المصلحة. وتشير الدراسات الاستقصائية التي أُجريت في نهاية الدورة التدريبية إلى أن محتواها كان ملائماً لاحتياجات المشاركين.
>
> ودعمت التقييم الخارجي تعليقاتٌ من المشاركين ذكروا ضمنها أنهم اكتسبوا مهارات جديدة وظهرت تغيرات على سلوكهم. فعلى سبيل المثال، كتب موظف جمارك من أوغندا أنه "بعد حضور الدورة، قررتُ الشروع في توعية الرجال بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة، وتشجيعهم على تجاوز القوالب النمطية الجنسانية الشائعة جداً بين موظفي الجمارك".

41- وفي عام 2022، شاركت رائدات الأعمال الرقمية من سبعة بلدان من أقل البلدان نمواً في دورة من فصلَيْن رئيسيين عن التجارة الإلكترونية للنساء، نظمهما الأونكتاد في أفريقيا بالتعاون مع مناصرات

التجارة الإلكترونية، ما مهّد الطريق لبناء تجارة إلكترونية للمجتمعات النسوية الإقليمية. وبحلول نهاية الربع الأول من عام 2023، انضـــمت أكثر من 200 رائدة أعمال رقمية من 51 بلداً، بما في ذلك 16 من أقل البلدان نمواً، إلى هذه المجتمعات. وشـدد البرنامج على ضـرورة اتباع مقاربة شـاملة لتعزيز ريادة النسـاء للأعمال في قطاع الاقتصـاد الرقمي: من التوصـيلية المعززة والميسـورة التكلفة وتحسـين المهارات الرقمية والحصـول على التمويل، إلى لوائح أكثر ملاءمة ومعايير جنسـانية متوازنة، ونماذج أبرز عن المرأة القُدوة في الفضاء الرقمي.

42- وفي حزيران/يونيه 2022، نظم الأونكتاد حواراً سـياسـاتياً لتبادل الخبرات والدروس المسـتخلصـة من حلقات العمل التدريبية عن التجارة عبر الحدود، وتقديم النتائج الرئيســـية للمطبوعة ذات الصـــلة – *Cross-border Trade in the Pre- and Post-Pandemic Environment: Evidence from Malawi, the United Republic of Tanzania and Zambia [التجارة عبر الحدود في بيئة ما قبل الجائحة وما بعدها: أدلة من جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وملاوي]*[31]. ويرمي الأونكتاد من ذلك إلى النهوض بعملية وضع السياسات على أساس أدلة تستنير بالتحديات والاحتياجات والتوقعات ذات الأولوية لصـغار التجار والتجار غير النظاميين، وهم في غالبيتهم من النسـاء. وطلبت موزامبيق تدخلات مماثلة، ما يدل على أهمية عمل الأونكتاد في مجال التجارة غير النظامية عبر الحدود.

5- نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية

43- في الوقت الراهن، يسـتخدم 39 بلداً من أصـل 46 بلداً من أقل البلدان نمواً[32]، أو يطبق أداة واحدة على الأقل من أدوات النظام الآلي للبيانات الجمركية لتيسير التجارة، وتضطلع سبعة من أقل البلدان نمواً[33] حالياً بتشـغيل أو تطبيق نظام النافذة الوحيدة للتجارة، الذي يتمحور حول الجمارك، ويسـتند إلى النظام الآلي للبيانات الجمركية. وفيما يلي أمثلة مختارة على الأثر الذي أحدثته المســـاعدة التقنية التي يتيحها النظام الآلي للبيانات الجمركية في أقل البلدان نمواً. في بنغلاديش، زادت الإيرادات الجمركية بنسـبة 11 في المائة، وفي كمبوديا بنسـبة 17 في المائة في عامي 2021–2022. وفي تشـاد، ارتفعت إيرادات الجمـارك إلى الضِّـــعف في أعقـاب الإطلاق النـاجح للنظـام الآلي للبيـانـات الجمركيـة (ASYCUDA World) في مطار نجامينا الدولي. وأبلغت توفالو بزيادة في الإيرادات بنســـبة 20 في المائة بفضـل تحسـين الشـفافية والامتثال وفعالية عمليات التخليص، بعد بدء العمل بالنظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA World) في كانون الأول/ديســمبر 2021. وفي تيمور- ليشــتي، أتاح تنفيذ النافذة الوحيدة تخفيض التنقل بين المكاتب وعدد الأوراق المطبوعة بنسـبة 95 في المائة. وبعد بدء العمل بـالنظـام الآلي للبيـانـات الجمركيـة (ASYCUDA World)، عولِجـت إلكترونيـاً 80 في المـائـة من المدفوعات التي تجمعها هيئة الإيرادات في غامبيا بفضـل النظام الآلي للبيانات الجمركية. وفي سـياق بدء العمل بالنظـام الآلي للبيـانـات الجمركيـة (ASYCUDA–SIGMAT)، ارتفع عدد وثائق العبور التي أصدرتها الجمارك في بوركينا فاسو من 967 67 في عام 2021 إلى 700 73 في عام 2022.

(31) انظر https://unctad.org/publication/cross-border-trade-pre-and-post-pandemic-environment-evidence-malawi-united-republic.

(32) إريتريا، وأفغانسـتان، وأنغولا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبنن، وبوركينا فاسـو، وبوروندي، وتشـاد، وتوغو، وتوفالو، وتيمور – ليشـتي، وجزر سـليمان، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسـطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشـعبية، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وكمبوديا، وكيريباس، وليبريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيبال، والنيجر، وهايتي، واليمن.

(33) أوغندا، وبوروندي، وتيمور – ليشتي، وجزر القمر، ورواندا، وزمبابوي، وفانواتو.

44- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الأنشطة المتصلة بالنظام الآلي للبيانات الجمركية جارية في عدد كبير من أقل البلدان نمواً. فقد أُطلق النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA World) بنجاح في مطار نجامينا الدولي بتشاد. وفي رواندا، وغامبيا، والنيجر، جرى تحديث نسخة النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA World). وفي بنغلاديش، انطلق العملُ بحل المراسلات بنسق لغة الترميز الموسعة (إكس إم إل) للاتحاد الدولي للنقل الجوي ضمن النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA World)، لمساعدة شركات الطيران ومشغلي النقل السريع ووكلاء الشحن والشاحنين على تزويد الدوائر الجمركية بسهولة بمعلومات صحيحة تقنياً، تتوافق مع معايير الهيئات الدولية مثل منظمة الجمارك العالمية والأمم المتحدة. وفي سياق مشروع للنظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA–SIGMAT) لأتمتة العبور في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدأ العمل بهذا الحل الإقليمي بنجاح بين بنن وتوغو. وفي بوروندي، بدأت وكالة التنمية في البلد العملَ بنجاح بوحدة النافذة الوحيدة للإدارة الآلية للإعفاءات الضريبية. وفي كمبوديا، تستمر عملية تعزيز منصة النظام الآلي للمنافذ "البحرية" وتركيبها في المرافق الجمركية. وفي هايتي، جرى تحديث الهياكل الأساسية للنظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA World) في عام 2022، بما في ذلك اقتناء وتركيب خواديم الإنتاج والنسخ الاحتياطي. وفي مالي، بدأت إدارة الجمارك، بدعم من النظام الآلي للبيانات الجمركية، العمل بوحدة مراقبة التقييم للنظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA World)، ووحدة جديدة لإدارة التقاضي بشأن الإقرارات والمعاملات الجمركية الأخرى. وبدأت موزامبيق العمل بنظام إدارة تراخيص الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض، الذي وُضع بالتعاون مع اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، والمعروف باسم eCITES. وفي أفغانستان، شارك 876 مشروعاً بالغ الصغر ومشروعا صغيرا ومتوسط الحجم، 37 في المائة منها تقودها نساء، في تدريب شمَلَ إدارة الأعمال، وإدارة التجارة والعبور، والتسويق.

45- وواصل الأونكتاد تطوير وتوسيع النوافذ الوحيدة في عدد من أقل البلدان نمواً. ففي النيجر، أقيمت وصلة بينية لتبادل بيانات الإعلان الموحد مع النافذة الوحيدة. وفي تيمور- ليشتي، رُبِطَت مؤسسة عامة تابعة لوزارة الصحة، مسؤولة عن شراء وتخزين وتوزيع الأدوية واللوازم الطبية، والمديرية الوطنية للنقل البري، بالنافذة الوحيدة على أساس النظام الآلي للبيانات الجمركية. وفي أوغندا، ساعد مشروع تنفيذ النافذة الوحيدة في أتمتة مبادرات أخرى لتيسير التجارة مثل القواعد المسبقة، والمناطق الحرة، والجهات الاقتصادية المشغِّلة المرخص لها. ويشارك الآن ما مجموعه 20 وكالة حكومية في النافذة الأوغندية الإلكترونية الوحيدة. وفي زمبابوي، بدأ العمل بالنافذة الوحيدة للتجارة على أساس تكنولوجيا النظام الآلي للبيانات الجمركية في عام 2022؛ وشمل ذلك زيارة مكاتب المنافذ الحدودية، وحلقات عمل وطنية، وجولة دراسية في جامايكا للتعلم من طريقة عملها بالنافذة الوحيدة على أساس النظام الآلي للبيانات الجمركية. وركبت توغو أداة النظام الآلي للبيانات الجمركية للإبلاغ الآلي بالبيانات، وهي وحدة برمجية تيسّر تجميع الإحصاءات التجارية.

6- أشكال المساعدة الأخرى المتصلة بالتجارة

46- للوصول إلى جمهور أوسع في أقل البلدان نمواً، بذل برنامج الأونكتاد للتدريب وبناء القدرات، والتدريب من أجل التجارة، جهوداً في الإعلان عن أنشطته والاستفادة من الدورات أفضت إلى زيادة بنسبة 40 في المائة في عدد المشاركات والمشاركين من أقل البلدان نمواً، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير

السابق، إذ بلغ عدد المشاركين 619 مشاركاً من 41 بلداً من أقل البلدان نمواً[34]. وطوّر الأونكتاد، باعتماد أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل الدوحة بوصفها مبادئَ توجيهية، دوراتٍ تدريبية تلبي طلب أقل البلدان نمواً تنظيم دورات لبناء القدرات. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل رضا المشاركين من أقل البلدان نمواً بنسبة 5 نقاط مئوية خلال الفترة الماضية، ليبلغ ما يقرب من 92 في المائة في أوائل عام 2023. ويقترب معدل نجاح المشاركين من 80 في المائة. ومن خلال "حلقات العمل التوجيهية" الحضورية، تلقى 31 مشاركاً من ثلاثة بلدان من أقل البلدان نمواً تدريباً ليصبحوا مدرِّبين، وهو ما ضاعف أثر التدريب من أجل التجارة وضمن تحمل المسؤولية. وإجمالاً، أكمل المشاركون 702 3 يوم تدريب، أو 322 19 ساعة تدريب، وسُلمت 349 شهادة تصدّق على اكتساب المشاركين مهارات ومعارف جديدة.

47- وحتى الآن، أجرى الأونكتاد تقييمات لمدى التأهب للتجارة الإلكترونية، وقدم تشخيصات مفصلة ومشورة سياساتية لتعزيز بيئة تمكينية وبناء نظم إيكولوجية للتجارة الإلكترونية تشمل الجميع في 34 بلداً ناميا، بما فيها 25 بلداً من أقل البلدان نمواً. ومن الإنجازات البارزة في مجال تقييم التأهب للتجارة الإلكترونية أن البلدان المشارِكة تتحمل مسؤولية النتائج التحليلية، وتستخدمها في وضع استراتيجيات وأطر سياساتية على الصعيدين الوطني والإقليمي. واستناداً إلى تقييمات التأهب للتجارة الإلكترونية مثلاً، وضعت جزر سليمان استراتيجيتها الوطنية الأولى للتجارة الإلكترونية، على حين بدأت ملاوي في وضع خطة عمل. وفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تضم 11 بلداً من أقل البلدان نمواً[35]، أسهم تقييم التأهب الإقليمي للتجارة الإلكترونية في وضع استراتيجية إقليمية للتجارة الإلكترونية للفترة 2023-2027، وافق عليها وأوصى باعتمادها الاجتماعُ المشترك الثالث لوزراء التجارة والصناعة في الجماعة، الذي عُقد في أبيدجان في نيسان/أبريل 2023. وقال وزير التجارة والصناعة والعمل والهجرة لجزر سليمان: "نرى إمكانات هائلة للتجارة الإلكترونية لدعم نمو المشروعات البالغة الصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فهي تقلص تكاليف المعاملات التجارية وتيسِّر فتحَ مؤسسات الأعمال الجديدة وتشغيلها. وتشجع على الشمول المالي وتعزز القدرة التنافسية لصادراتنا". وعلاوة على ذلك، يدعم الأونكتاد البلدان في تنفيذ توصيات تقييمات التأهب للتجارة الإلكترونية. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2022، نظّم الأونكتاد مثلاً أنشطة لبناء قدرات المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم مسؤولون من 13 بلداً من أقل البلدان نمواً[36].

48- وواصل الأونكتاد، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، تنفيذ المشروع المتصل بممر الطريق العابر للصحراء في أفريقيا، الذي يمتد عبر ستة بلدان، منها ثلاثة من أقل البلدان نمواً[37]. ويرمي المشروع إلى دعم استغلال الممر تجارياً للنهوض بأدائه وتعزيز التنمية. وفي عام 2022، أكمل الأونكتاد دراسة قدمت توصيات بشأن إنشاء آلية لإدارة ممر الطريق العابر للصحراء.

49- وساعد الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، موزامبيق على صياغة تشريع تمكيني لإنشاء أطر وطنية للتعويضات والضمانات التجارية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظّم الأونكتاد، بالتعاون مع مركز القانون التجاري للجنوب الأفريقي، وهو مركز أبحاث غير ربحي مقره في جنوب أفريقيا، سلسلة من الحلقات الدراسية التدريبية للمسؤولين الموزامبيقيين، وأصدر وثائق معلومات

(34) إثيوبيا، وأفغانستان، وأنغولا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتيمور- ليشتي، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغامبيا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكمبوديا، وكيريباس، وليبريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار، ونيبال، والنيجر، وهايتي.

(35) بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبريا، ومالي، والنيجر.

(36) أوغندا، وبوتان، وبوركينا فاسو، وتوغو، وتوفالو، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وكمبوديا، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، والنيجر.

(37) تشاد، وتونس، والجزائر، ومالي، والنيجر، ونيجيريا.

أساسية، بما في ذلك دراسة حالة إفرادية تبين استخدام أقل البلدان نمواً الضمانات أداةً من أدوات سياساتها التجارية لحماية صناعاتها الناشئة، واحترامها في الوقت نفسه التزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية وبموجب اتفاق الشراكة الاقتصادية.

جيم- الاستثمار وتطوير المشروعات

1- تشجيع الاستثمار وتيسيره

50- يحلل استعراض سياسة الاستثمار في توغو، الذي نُظم بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القُطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توغو، الإطارَ الاستراتيجي والقانوني والمؤسساتي للاستثمار في البلد، وإمكانات البلد وقدرته التنافسية، ويقدم توصيات ترمي إلى اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي، وتعزيز القطاع الخاص المحلي، والنهوض بالقدرة التنافسية لتوغو. وجرت مناقشة التقرير في كانون الثاني/يناير 2023، خلال حلقة عمل حضرتها أكثر من 140 جهة من الجهات صاحبة المصلحة، بمن في ذلك وزير تشجيع الاستثمار وغيره من المسؤولين رفيعي المستوى، يمثلون أكثر من 50 كياناً في حكومة توغو. وعلى الصعيد الإقليمي، يجري الإعداد لاستعراض سياسة الاستثمار للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، الذي يضم سبعة من أقل البلدان نمواً[38]. وعلاوة على ذلك، أتاح الأونكتاد، في عام 2022، استعراضات لاتفاقات الاستثمار الدولية لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي تضم 11 من أقل البلدان نمواً.

51- وبدأ في عام 2022 العملُ ببرنامج تنمية القدرات الذي يموله صندوق الإطار المتكامل المعزز ويقوده الأونكتاد، والمخصص لوكالات تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً، وحظيَ البرنامج بالإشادة باعتباره مثالاً ممتازاً للتعاون بين المؤسسات الدولية. وتضافرت جهود كل من المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، والأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار من أجل وضع برنامج هادف يرمي إلى مساعدة وكالات تشجيع الاستثمار في جميع أقل البلدان نمواً بشكل فعال، وذلك بتوفير أنشطة مصممة خصيصاً لبناء القدرات تراعي تنوع احتياجات أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وتأثير أزمة كوفيد-19. وتشمل النواتج الحالية وأمثلة التعاون تقريراً عن تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً، وثلاثة أشرطة فيديو تعليمية عن تشجيع الاستثمار وتيسيره، وجلسة خلال انعقاد مؤتمر الاستثمار العالمي لعام 2022 للرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، وحلقة عمل عبر الإنترنت شارك فيها 70 مسؤولة ومسؤولاً من أقل البلدان نمواً.

2- تيسير الأعمال التجارية

52- توسعت في عدة بلدان نظم اللوائح الإلكترونية/البوابات التجارية، وجرى تبسيط الإجراءات المتصلة بالتجارة والاستثمار[39]. وهذا التبسيط لا ييسّر أنشطة مؤسسات الأعمال فحسب، بل يدعم أيضاً إشراكها. ففي بنن مثلاً، زاد عدد الشركات المسجلة مرتين ونصف بين عامي 2020 و2022. وكان ثلث أصحابها من النساء، ونصفهم من الشباب (أقل من 30 عاماً)، وينشط أكثر من 70 في المائة منهم خارج العاصمة، وهو ما يعكس تيسير نفاذ ضِعاف السكان إلى أنظمة الإنترنت. وبحلول نهاية عام 2022 في بوتان، بلغت نسبة النساء من مجموع الذين قدموا طلبات لتسجيل صناعاتهم المنزلية عبر النافذة الإلكترونية

(38) بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغينيا – بيساو، ومالي، والنيجر.

(39) أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا.

الوحيدة التي أُطلقت في وقت سابق من العام 52 في المائة. وتُعتبر بوتان أيضاً أسرع مكان في العالم حالياً لتسجيل الملكيات الفردية عبر الإنترنت. وفي مالي، زادت النافذة الإلكترونية الوحيدة للتسجيل الإلكتروني عدد مؤسسات الأعمال التي أنشأتها النساء (زيادة بنسبة 97 في المائة)، ورواد الأعمال الشباب (زيادة بنسبة 35 في المائة)؛ وفي توغو، توثق بوابة معلومات الاستثمار حالياً 55 إجراء، وهو ما يزيد من نسبة الشفافية.

دال- القدرة على تحمل الديْن

53- يشكل الديْن الخارجي أحد الشواغل الرئيسية التي أثيرت في إطار الفرع السادس المعنون "تعبئة التضامن الدولي وتنشيط الشراكات العالمية والأدوات والآليات المبتكرة: مسيرة نحو الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نمواً" من برنامج عمل الدوحة، وذلك في سياق استمرار فرض قيود على الموارد المالية، وتزايد أعباء الديْن التي تواجهها أقل البلدان نمواً في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وواصل الأونكتاد دعم 22 بلداً من أقل البلدان نمواً[40] من خلال برنامجه لإدارة الديون والتحليل المالي. وتشمل النتائج الملموسة توافر سجلات ديون آنية وموثوقة، وهي سجلات ضرورية لتحليل المخاطر بحكمة وتدبر، ووضع استراتيجيات لضمان إبقاء الديون في مستويات يمكن تحملها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفاد 81 في المائة من البلدان التي تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وتُصنَّف ضمن أقل البلدان نمواً، بأن لديها قاعدة بيانات شاملة لديونها الخارجية، الحكومية منها وتلك التي تضمنها الحكومة، وأفاد 65 في المائة منها بأن لديها سجلات كاملة للديون المحلية ضمن برمجية نظام إدارة الديون والتحليل المالي. وفيما يتعلق بالإبلاغ بهذه الديون وتحليلها، تحسّن أداء البلدان مقارنة بالسنوات السابقة، إذ دأب 15 بلداً من أقل البلدان نمواً المعنية على إصدار نشرة بإحصاءات الديون، بما في ذلك بلد جديد واحد بدأ يصدر نشرات في عام 2022، وكانت 10 من أقل البلدان نمواً تحضِّر لاستعراض حافظة ديونها. وقد أسهم تحسن قدرات الإبلاغ هذا في النهوض بنوعية التحضير لعمليتي تعليق الديون وإعادة تنظيمها. وإضافة إلى ذلك، أبلغ 86 في المائة في عام 2022 نظامَ البنك الدولي للإبلاغ من المدينين، وهو التزام بالإبلاغ حاسم الأهمية.

هاء- تعزيز القدرات الإحصائية والتحليلية الوطنية

54- يدعم الأونكتاد، بوصفه جهة راعية للعديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، أقلَّ البلدان نمواً في تعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية على تصميم برامج وسياسات لأغراض التنمية المستدامة والرصد الفعال لتنفيذ برنامج عمل الدوحة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. فعلى سبيل المثال، اختتم كل من الأونكتاد، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2022 مشروعاً مشتركاً بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة (المؤشر 16-4-1 من الأهداف) في 11 بلداً أفريقيا، بما في ذلك ستة من أقل البلدان نمواً[41]، وهو ما يدل على أن بالإمكان تقدير التدفقات غير المشروعة.

55- وفي عام 2022، انتهى الأونكتاد والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا من تطوير نظام معلومات لإحصاءات تجارة الخدمات يرمي إلى جمع إحصاءات تساعد البلدان الأعضاء الثمانية، التي

(40) إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، والسودان، وغينيا، وغينيا – بيساو، وكمبوديا، ومدغشقر، وموريتانيا، واليمن.

(41) أنغولا، وبنن، وبوركينا فاسو، وزامبيا، والسنغال، وموزامبيق.

ينتمي سبعة منها إلى فئة أقل البلدان نمواً[42]، على تشكيل سياسات لتجارة الخدمات مصممة خصيصاً لأهدافها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية. وتستخدم الدول الأعضاء الثماني الآن نظام المعلومات هذا؛ وقد أثار النظام اهتماماً لدى بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً لسد فجوة البيانات، وتحقيق قفزة إلى الأمام على مسار استخدام وسيلة عصرية لجمع البيانات عبر الإنترنت من مؤسسات الأعمال.

خامساً- الدروس المستخلصة

56- شهد عام 2022 بدء تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً. وتتسم الفترة قيد الاستعراض بأزمات متعددة ومتزامنة أو بما يمكن تسميته أزمة متشعبة. وتواجه أقل البلدان نمواً ضعفاً أشد وقدرةً أقل على الصمود أمام الصدمات الخارجية؛ وهي تعاني من أزمة متشعبة بتواتر أكبر مقارنة بغيرها من البلدان النامية، وتحتاج إلى مزيد من الوقت للتعافي من الصدمات، التي يقع الكثير منها خارج سيطرتها. وكي يسير المجتمع الدولي على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق هدف عدم ترك أحد خلف الركب، يجب التصدي لمواطن الهشاشة ونقاط الضَّعف الهيكلي لأقل البلدان نمواً، بوصفها مسألة ذات أولوية قصوى.

57- وزادت الأزمة المتشعبة من حاجة أقل البلدان نمواً إلى التمويل لمواجهة الأزمات الحالية، وبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات المقبلة، وذلك من طريق الاستثمار في الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل. وما تزال أقل البلدان نمواً تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر بكثير من غيرها من البلدان النامية، وهو أمر له تكلفته. فمنذ الأزمة المالية العالمية في عامي 2008-2009، أفضى ارتفاع حصة أدوات إنشاء الدَيْن إلى تراكم سريع للديون الخارجية، وأفضى بدوره إلى خدمة ديون ضخمة، وزيادة تقلص الحيز المالي للعديد من أقل البلدان نمواً. وفي ظل هذه الظروف، لا غنى عن زيادة تمويل التنمية زيادة كبيرة جداً، لا سيما استخدام أدوات لا تزيد من عبء الدَيْن، لتحقيق الأهداف التي حددها برنامج عمل الدوحة.

58- وفيما يتعلق بالتمويل المناخي، لم يتمخض الاعتراف بالاحتياجات الخاصة وأوجه الضعف المتصلة بالمناخ في أقل البلدان نمواً عن تدفق كافٍ من هذا التمويل إلى أقل البلدان نمواً. فالهيكل العالمي للتمويل المناخي مجزأٌ ومكلف، وقد لا تكون لدى العديد من أقل البلدان نمواً القدرةُ البشرية والمؤسساتية الكافية للاستفادة من هذا التمويل. وتحسين فرص الحصول على التمويل والتكنولوجيا للتصدي لتغير المناخ من ثم أمرٌ بالغ الأهمية. وتشمل السبل الملموسة للسير قدماً تحديدَ أهداف للتمويل المناخي خاصة بأقل البلدان نمواً، لا سيما ما يتعلق منها بالتكيف؛ ورفع حجم مِنح التمويل المناخي وآليات التمويل الابتكاري، بما في ذلك تمويل الطوارئ ودمج بنود الكوارث والجوائح ضمن أدوات الدَيْن؛ وتشغيل صندوق الخسائر والأضرار بطريقة تيسّر على أقل البلدان نمواً استخدامه، دون تقليص الأشكال التقليدية لتمويل التنمية[43].

59- وبالإضافة إلى التمويل الخارجي، فإن لتعبئة الموارد المحلية بسُبل منها مثلاً مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وزيادة قدرة الدولة بوجه عام، أهمية قصوى لدفع عجلة التحول الهيكلي وبناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود في وجه الصدمات. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى حكومات لها القدرة والموارد اللازمة للاستجابة للصدمات النُظمية. وفيما يتعلق بهذا الدور المعزز للدولة، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى

(42) بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغينيا - بيساو، ومالي، والنيجر.

(43) المرجع نفسه.

رأس المال البشري والتمويل والسياسات والهياكل الأساسية والمؤسسات، وهو أمر يؤكد الحاجة إلى أن يتيح المجتمع الدولي مزيداً من الموارد والمساعدة التقنية.

60- ويتلقى الأونكتاد باستمرار طلبات من أقل البلدان نمواً للحصول على مساعدته التقنية، لا سيما في مجالات الخروج من الفئة، وصياغة السياسات التجارية والصناعية، والقدرات الإحصائية، والتكامل التجاري الإقليمي والدولي، وبناء القدرات الإنتاجية، وتيسير التجارة وعمل مؤسسات الأعمال، والتجارة الإلكترونية. وتبين هذه الطلبات قيمة تدخلات الأونكتاد والطلب عليها، وتبرز الحاجة إلى مزيد من الموارد لتمكين الأونكتاد من تلبية مزيد من الطلبات التي ترد إليه من أقل البلدان نمواً.

سادساً- توصيات سياساتية

61- قد يود مجلس التجارة والتنمية النظر في الأخذ بالإجراءات التالية:

(أ) التشديد على ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نمواً لتتصدى للتحديات الراهنة والناشئة التي تترتب على الأزمة المتشعبة؛

(ب) حث المجتمع الدولي على الوفاء بجميع الالتزامات المتفق عليها دولياً، وزيادة الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً؛

(ج) دعوة مجتمع الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلى تقديم تمويل جديد وإنشاء آليات جديدة لتخفيف عبء الديْن تشملُ أقل البلدان نمواً، وذلك بغية زيادة الحيز المالي لهذه البلدان وقدرتها على التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع؛

(د) الدعوة إلى تحسين فرص الحصول على التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات المتصلة بالمناخ لتمكين أقل البلدان نمواً من تحقيق انتقال عادل ومتوازن ومستدام خفيض الكربون؛

(هـ) توجيه نداء لتقديم تبرعات إلى صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، وذلك لتمكين الأونكتاد من الاستجابة لتزايد عدد طلبات التعاون التقني المقدمة من أقل البلدان نمواً؛

(و) تشجيع أقل البلدان نمواً على إجراء تقييمات للثغرات الكامنة في قدراتها الإنتاجية الوطنية.